المذاهب الفلسفية في مسألة قدم المادة وحدوثها

أ.م. د. جواد حسين محمد ورد

جامعة ساوة/ كلية التربية

jawad.h.alward@sawa-un.edu.iq

تأريخ الطلب: ١/ ٨/ ٢٠٢١

تأريخ القبول: ٢٥/٨/ ٢٠٢١

الملخص:

فيما يأتي خلاصة ما أفدناه في بحثنا الذي يتناول مسألة حدوث المادة وقدمها، وإجمال الآراء المحررة فيها عند جمهور الفلاسفة، وهي تعد من أهم المسائل الفلسفية وأخطرها على الإطلاق؛ لما يترتب عليها من لوازم وآثار تلقي بظلالها على بقية المسائل الاعتقادية، كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة. واتّبعنا في تقرير مطالب هذا البحث منهجاً برهانياً، حلاً ونقضاً، من دون اللجوء إلى السياقات الجدلية الركيكة، وجاء البحث بعد مقدمته في مطلبين تليهما خاتمة نجمل فيها ما توصلنا إليه من نتائج، عرضنا في المطلب الأول آراء المذاهب التي تتبنى القول بالقدم، وأجملنا أهم الحجج التي سيقت لإثبات ما ذهبوا إليه بحسب متبنياتهم الدائرة بين إثبات القدم مطلقاً أوتستلزم ذلك أو التوقف، والتأمل فيها. وخصصنا المطلب الثاني للقول بالحدوث، وهو مذهب الكندي، ويعد طرفاً متفرداً مقابلاً لبقية المذاهب، وسنعرض فيه بعض الأدلة البرهانية المساقة لإثبات الحدوث- مادة وحركة وزماناً- زيادة على إثبات قدم الباري تعالى والتدليل على وحدانيته وتفرده بالإبداع والتدبير.

Abstract

This research deals with the issue of the occurrence of material and its oldness, and it presents the opinions expressed by the majority of

philosophers concerning this issue. It is one of the most important and dangerous philosophical issues due to its overshadowing effects on the rest of belief issues as mentioned in the introduction. The present study adopts an evidential methodology, agreeing and refusing, without resorting to weak and controversial contexts. It is divided into two sections followed by a conclusion which summarizes the results of the research.

In the first section, the researcher illustrates the opinions of the schools which focus upon the oldness of material, besides the evidences that prove their opinions ranging between the extreme oldness, stopping, or careful consideration. The second section is devoted to the opinions which shed light on the occurrence of material as adopted by Al-Kindi school of thought which is considered unique in contrast to the rest of the doctrines. Also, it presents some of the evidential proofs that proves the occurrence, as a material, movement and time, in addition to the proof of the eternal oldness of Almighty Allah, His Oneness, and His Unique Creativity and Providence.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله ذي الجلال والجمال، والمنزه عن الشركة والمثال، واجب الوجود وموجود كل موجود، المتفرد بالأزلية، والمتصف بالأبدية، مبتدع الأشياء لا من أصل أزلي، وخالق الكون لا من قديم أبدي، فتبارك الله أحسن الخالقين، وصلى الله على سيد المرسلين، محمد وأله الطاهرين صلاة نامية باقية إلى يوم الدين. وبعد:

تعد مسألة قدم المادة- وإن شئت قلت: قدم العالم أو الأجسام أو المادة أو الهيولى أوالطاقة أو الفيض- وحدوثها من أهم المسائل الاعتقادية التي تباينت فيها آراء الفلاسفة والمتكلمين والوجوديين وأرباب النظر من أهل الملل والنحل وغيرهم؛ لما يكتنفها من غموض وإبهام، فضلاً عن خطورة موضوعها ودقته، فتاهت فيها العقول واضطربت بسببها نتائج الأفكار، وزلت بها الأقدام، واختلت الأدلة المساقة في تقريرها إلى حد الوقوع في التناقض، وتشعبت تفريعاتها إلى حد القبول بالمحظور، ومن ثَم وصل الأمر إلى نبز الفلاسفة بالإلحاد ونسبتهم إلى الكفر، كما فعل الغزَالي في غير واحد من مصنفاته، ولاسيما في التهافت[1]. ودار هذا الخضم بين نفي قدم المادة، أو إثباته- والإثبات جاء إما على وجه الاشتراك أو على وجه الانفراد- أو التزام التوقف. وما يعنينا في هذه المسألة الشائكة والمعقدة تمييز كل مذهب يختلف عن غيره بوجه ما تحت عنوان مناسب له والتأمل فيما جاء عنه. وأود أن أشير إلى أن بعض عنوانات هذه المذاهب جاءت بصياغة منا- ولاسيما مذهب الكندي الذي أهمل رأيه من قبل المتقدمين ومن جاء بعدهم، وهو أمر يثير التأمل، على الرغم من كونه أول فيلسوف مسلم قال بالحدوث وقرره من طريق برهاني- زيادة على بعض الإشكالات الواردة عليها وغير المحررة مسبقاً؛ إذ لم نجد من حررها بهذه الصياغة بعد التتبع. وهو ما سنتبينه في بحثنا هذا الذي سيأتي في مطلبين تسبقهما هذه المقدمة وتليهما خاتمة نجمل فيها ما أفدناه في مطالب البحث. سنعرض في المطلب الأول آراء المذاهب القائلة بالقدم وأهم الحجج المقررة عندهم، والإشكالات الواردة عليها، وخصصنا المطلب الثاني لتقرير مذهب الكندي في حدوث العالم الذي يعد طرفاً مقابلاً للمذاهب القائلة بالقدم. وسنبين فيه أهم الأدلة البرهانية المقررة لإثبات حدوث العالم بمادته وحركته وزمانه ونهاية الكون، زيادة على قدم الباري تعالى ووحدانيته. والله ولي التوفيق .

المطلب الأول

المذاهب القائلة بقدم المادة:

فيما يأتي مجمل لآراء المذاهب المقررة في هذه المسألة ونسبة كل رأي أو قول إلى أهم شخوص ذلك المذهب، وكما أشرنا فيما تقدم إلى أن بعض عنوانات هذه المذاهب كانت بصياغة منا، كمذهب أصحاب وحدة الوجود، ومذهب اللاأدرية، ولم أعثر على من نسبها إلى القائلين بها بعد التتبع على الرغم من أهمية ذلك، وقد راعينا في عرضها ترتيبها الزمني إلا إذا كانت رؤية المذهب على الضد مما سبقه، وهذه هي:

أولاً: المذهب المادي والإلحادي: وأصحابه من الملاحدة والمعطلة والداروينية والماركسية والوجودية الملحدة وغيرهم، يقولون: إن العالم قديم الذات والصفات والزمان والمكان، وينكرون وجود خالق للعالم أو مدبر له، ومذهبهم يعد الاتجاه المقابل للمذاهب القائلة بوجود خالق للكون.

وقد فند أصحاب الفن ما ذهب إليه هؤلاء في مصنفاتهم، المطولات منها والمتوسطات والمختصرات، من خلال عرض متبنياتهم وحججهم وتحليلها ونقضها، ولاسيما الكندي الذي برهن على بطلان هذا المذهب بالاعتماد على الأدلة البرهانية والأقيسة اليقينية من دون اللجوء إلى الأساليب الجدلية غير القطعية، في غير واحد من كتبه ورسائله، ولاسيما كتابه في الفلسفة الأولى، ورسالته في الفاعل الحق، ورسالته في وحدانية الله وتناهي جرم العالم وغيرها، وسيأتي جمل منها في المطلب التالي، وهو كافٍ شافٍ.

ولكن لا بأس بإجمال دليلين علميين على وفق منهج المحدثين لنقض رؤية هذا المذهب، أحدهما فلسفي، والآخر استقرائي رياضي قائم على نظرية الاحتمالات.

الدليل الفلسفي: وهو يستند إلى قضايا ثلاث:

الأولى: إن لكل حادثة في الوجود سبب تستمد منه وجودها.

الثانية: إن الأدنى رتبة في الوجود لا يكون سبباً في إيجاد ما هو أعلى منه مرتبة.

الثالثة: إن اختلاف درجات الوجود في هذا الكون وتغير أشكاله لا يقتصر على التغير في الكم، ولكن في الكيف أيضاً، فنحن نلاحظ أن في الأشكال النوعية المتطورة نمواً حقيقياً، وتكاملاً واضحاً في وجود المادة، وزيادة نوعية حاصلة فيها. وفي ضوء هذه القضايا الثلاث لنا أن نسأل: من أين جاءت هذه الزيادة، وكيف حصلت الإضافات الجديدة مادام لكل حادثة سبباً ؟! وتوجد في المقام إجابتان:

أولهما: إن هذه الزيادة النوعية جاءت من المادة العمياء الفاقدة للحياة والإحساس والفكر، فمن خلال تطورها أبدعت الحياة والإحساس والفكر، إلا أن هذه الإجابة تصطدم مع القضية الثانية الي تُقرر أن الأدنى في الوجود لا يكون سبباً في إيجاد ما هو أعلى منه درجة، فالذي يجهل اللغة الإنجليزية البتة لايحسن منه تدريسها.

والثانية: إن هذه الزيادة جاءت من سبب يتصف بأعلى درجات الحياة والعلم والقدرة والحكمة، وهو الباري تعالى، وهذه الإجابة هي التي تنسجم مع القضايا الثلاث وتعطي تفسيراً معقولاً لعملية التطور النوعي.[٢]

الدليل الاستقرائي:

ويستند هذا الدليل إلى مبادئ الدليل العلمي والرياضي القائم على حساب الاحتمالات، ويمكن تقريره على وفق الخطوات الخمس الآتية:

الأولى: لاشك بأنا نواجه في نطاق الحس والتجربة ظواهر عديدة، مثل تركيب الإنسان من مجموعة من العناصر تربو على المئتين.

الثانية: بعد ملاحظة هذه الظواهر نحاول إيجاد فرضية تصلح لتفسيرها وتبريرها، وفي مثالنا السابق نجد أن هذه العناصر قد انتظمت بنسب محددة ومقدرة بدقة متناهية مع ترابط متسق ومحكم، فلو افترضنا وجود اختلال بسيط في عددها أو نسبها أو خصائصها أو ترابطها لما كان

الإنسان كما هو هو، فنفترض أن وراء ذلك صانع عالم قادر حكيم خبير، ومن ثم نجد أن نسبة احتمال هذا الفرض على وفق نظرية الاحتمالات مرتفعة جداً.

الثالثة: نفترض عدم صحة فرضية الصانع الحكيم، ونسند هذه الظواهر إلى فرضية أخرى من قبيل الصدفة، أو أن المادة هي التي أوجدت كل ذلك، بيد أننا نجد أن نسبة صحة هذا الفرض بحساب الاحتمال ضعيفة جداً.

وقد أوصل بعض الباحثين الغربيين نسبة احتمال تكون جزيئ واحد من الماء صدفة إلى واحد من عشرة بليارات احتمال، والبليار يساوي مليون مليار، واحتمال مفروضنا يساوي (١×١٠ أس ١٦) ومثل هذا الاحتمال يعد ساقطا أو مهملاً في الحسابات الرياضية. إذن فما حسبك بعدد الاحتمالات لو علمت أن نسبة الماء تشكل بحدود ٧٠% من جسم الإنسان، ناهيك عن باقي العناصر التي يتركب منها، فيما لو حسبنا احتمال كل واحد منها، ثم حساب احتمال جميع العناصر منضمة إلى بعضها ؟! لا أظن أن عقلاً بشرياً سوياً يمكن أن يتصور هذا العدد من الاحتمالات فضلاً عن تعقلها.

والقول بنظرية دارون في التطور أصبح مورداً للسخرية والتندر بعد اكتشاف الخريطة الجينية للإنسان عند نهاية الألفية الثانية، وقد عد هذا الاكتشاف من أعظم المكتشفات العلمية في القرن العشرين.

الرابعة: نستنتج من ذلك صحة الفرضية الأولى؛ لارتفاع نسبة احتمالها.

الخامسة: إن درجة ترجيح احتمال الفرضية الأولى تتناسب عكسياً مع ضآلة احتمال الفرضية الثانية، وكلما كانت هذه الضآلة أقل درجة كان ذلك الترجيح أكبر قيمة وأقوى إقناعاً.[٣]

ثانياً: مذهب المتقدمين على أرسطو، كطاليس الملطي[٤]، وانكساغورس[٥]، وإليه ذهب الثنوية، وهم القائلون: إن العالم قديم الذات محدث الصفات، وهؤلاء منهم من قال بجسمية الذات القديمة، ومنهم من قال بأن أصل العالم ليس بجسم[٦]، وسيأتي الكلام على ما

يرون إجمالاً عند الكلام على مذهب أرسطو، وفي المطلب التالي.

ثالثاً: مذهب أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م) ومن تبعه كأبي بكر الرازي(ت ٣١٣هـ) وأصحاب الهيولى : وهؤلاء يقولون: إن الله صانع الأشياء ومصورها من مادة قديمة كما يصنع النجار الكرسي من الخشب، بعبارة أخرى: المادة- أو كما يسميها افلاطون بالقابل- قديمة، والهيئات والصور حادثة[٧]. ويقولون أيضاً بقدم النفوس، فإذا تجردت النفس عن الجسد بعد موته ارتقت إلى عالم المثال محل وجود النفس المثالية، وهي مجردة، فيلزمهم إما التعدد أو تحصيل الحاصل وكلاهما باطل، وسيأتي الكلام على هذه الرؤية إجمالاً في المطلب التالي.

رابعاً: مذهب أرسطو(٣٨٤- ٣٢٢ ق.م) ومن تبعه، كأبرقليوس(٤١٠-٤٨٥م) من المتقدمين، وابن رشد(ت٥٩٥هـ) من المتأخرين، وعداد الفارابي(ت٣٣٣هـ) وابن سينا(ت٤٢٨هـ) في هذا المذهب عند كثير من أهل الفن. وهؤلاء يقولون بقدم الله والعالم بذاته وصفاته بما في ذلك الحركة والزمان، وأن الله يعد علة غائية له ومحركة على وجه العشق. [٨]

واستدل أرسطو على مذهبه بقدم العالم والحركة والزمان بحجج عدة، قال عنها يوسف كرم:" وله في ذلك حجة كلية وجيهة بعض الشيء، وحجج أخرى جزئية تكلفها تكلفاً، وهي في الواقع أغاليط إن لم نقل مغالطات" .[٩]

وفيما يأتي مجمل للحجة الكلية التي حاول أرسطو من خلالها أن يثبت قدم الحركة، ومفادها: أن العلة الأولى ثابتة دائماً، هي هي، ولها نفس القدرة، ومحدثة نفس المعلول، فإذا فرضنا عدم الحركة في وقت معين لزم نفي الحركة مطلقاً، ولو فرضنا قدم الحركة لزم دوام الحركة أبداً، وإلا لزم تغير العلة الأولى وهو محال، ومن هذا المنطلق أنكر على أنكساغوراس قوله بسكون العقل زماناً غيرمتناه قبل تحريك الأشياء، وعلى أنباذوقليس تصوره بوجود سكنات تتخلل

الحركة إلى غير النهاية؛ لأنه لا يقوم على أساس، فمادام مبدأ الحركة واحداً ثابتاً، فالحركة مستمرة على الدوام لا صعود فيها ولا هبوط.[١٠]

وكما ترى، أن هذه الحجة بغاية الضعف كما سنبينه- وسيأتي عن الكندي بطلان الرأي القائل بقدم الحركة في المطلب التالي- وضعفها يوسف كرم نفسه، بإن القول بحدوث العالم ليس لمرجح مستجد، وإنما يتوافق مع ثبات العلة الأولى تماماً؛ لكون الإرادة القديمة تعلقت بحدوث العالم في زمانه، فلما كان، لم يحصل تغير في العلة؛ لإن الإرادة قديمة، ومفعولها هو المتعلق بالزمان،" فقدم العلة لايستتبع قدم المعلول إلا إذا كان المعلول من شأنه أن يصدر عن علته صدوراً ضرورياً، ولا يكون هذا شأنه إلا إذا تكافأ مع العلة، وليس بين العالم المتغير والله الثابت تكافؤ، وليس العالم ضرورياً لله، فليس من شأن الله أن يحرك أو يخلق بالضرورة"[١١]. وهذا جواب جيد فيه دفع لوجاهة هذه الحجة، أما بقية الحجج التي عدها كرم بالأغاليط، فسيأتي الكلام عليها إجمالاً في المطلب التالي. ولابأس بإيراد أهم دليل حرره أصحاب هذا المذهب على قدم العالم، وتقريره على وجه الإجمال كما يأتي:

إن المؤثر التام إذا كان قديماً لزم أن يكون أثره قديماً؛ لعدم جواز تخلف الأثر عن المؤثر، فكل ما لابد منه في مؤثرية القديم في العالم، إما أن يكون بتمامه حاصلاً في الأزل، أو لا، فإن لم يحصل كان حادثاً وله مؤثر، ثم ننقل الكلام إلى ذلك المؤثر، فيدور أو يتسلسل أو ينتهي إلى مؤثر قديم. وإن كان حاصلاً في الأزل لزم حصول أثره معه؛ لأن المؤثر إذا استجمع جميع جهات المؤثرية، فإما يجب حصول أثره معه أو لا، والثاني محال، وإلا لكان تخصيص حصوله بوقت دون ما قبله أو بعده ترجيح بلا مرجح وهو باطل، ويسد باب إثبات الصانع .[١٢]

ويمكن الاجابة عليه من جهتين: الأولى: لا شك في تلازم الحركة والزمان والمسافة؛ لأن الزمان عاد للحركة أو مقياسها، فتقع

فيه الحركة، ولا بد من وقوعها في مقولة من المقولات التي تقع فيها الحركة، كالكم والكيف والأين والوضع وغيرها، ومقولة الأين من أظهر المقولات المحسوسة التي تقع فيها الحركة، وعدها الفلاسفة- ومنهم أرسطو- مسافة للحركة المكانية المعروفة بالنقلة، ففيها إذن حركة. وبناءً على هذه الملازمة؛ فإن زمان نصف الحركة نصف زمان كلها، والحركة في نصف المسافة نصف الحركة في كل المسافة التي وقعت فيها الحركة، وهذا يستلزم وجود أجزاء محدودة متناهية في الزمان والحركة والمسافة، والمتناهي لا يمكن أن يكون قديماً ضرورة، فثبت حدوث الزمان والحركة والمكان[١٣].

والثانية: إن الضرورة قاضية بأن واجب الوجود يجب أن يكون عالماً قادراً مريداً حكيماً فاعلاً بالاختيار، والحكيم هو الذي يفعل ما ينبغي فعله، ولا يفعل ما لا ينبغي فعله، ومن مقتضيات الحكمة فعل ما هو الأصلح، فيكون إيجاد العالم وقت إيجاده لمقتضى المصلحة التي هو أعلم بها- وهو العالم من جميع الجهات- فلا يكون وقت الإيجاد ترجيحاً بلا مرجح، بل لمقتضى الحكمة، فتأمل[١٤]. وللحديث بقية حول ذلك عند عرض رأي الكندي في المسألة.

خامساً: مذهب أفلوطين (٢٠٥-٢٧٥م) ومن تبعه من أصحاب نظرية الفيض- العقول العشرة- وهؤلاء يقولون بأن الله أبدع العالم على سبيل الفيض، وهذا الفيض أزلي، فالعالم قديم الزمان محدث بالذات، واعتبرنا رأي الفارابي وابن سينا وابن المرزبان في عداد هذا المذهب؛ لقولهم بنظرية الفيض، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين[١٥]، وإلا فحقهم أن يكونوا في عداد مذهب أرسطو؛ لقولهم بقدم المادة والزمان والحركة، وللوجه الذي عرضوا به أدلتهم، ولاسيما دليل العلة التامة.[١٦]

وتؤكد نظريتهم على أن الصادر الأول عن المبدأ الأول هو العقل الأول، وإلا لزم تكثر الجهات والحيثيات في الباري تعالى، وهذا ضعيف جداً، وهو بالمغالطة أشبه؛ لأنه يستلزم محدودية قدرته التي تسع كل

شيء، فالمصحح للمقدورية هو الإمكان المشترك، وعلة القدرة هي الذات، ونسبتها إلى جميع الممكنات على السواء ضرورة. كما يستلزم أن يكون تعالى فاعلاً موجَباً لا فاعلاً بالاختيار، وهو باطل ضرورة، فيصح إسناد الكثرة إليه؛ للزوم قدرته على الكل، فتصح قدرته على الكل، وإذا صحت وجبت؛ لأن المقتضي لتلك الصحة ليس إلا الذات، وإلا لكانت متوقفة على أمر خارج عنها، وهو محال. كما يردعليه أيضاً، أنه إذا كان الواحد لا يصدر عنه إلا واحد؛ دفعاً لمحذور تكثر الجهات، فهذا الصادر الأول يلزمه أن لا تكون فيه جهة كثرة كذلك، وإلا لزم أن يكون صدر عن واحد فيه جهة كثرة، أو أن الكثرة حصلت له من أمر آخر غير المبدأ الأول، فيلزم تكثر المبدأ الأول، هذا خلف. وهكذا إلى العقل العاشر، بل إلى ما لانهاية له، بمعنى أن تكون جهة الصدور طولية وليست عرضية أو هرمية، وهو ما لم يقل به أحد، فتأمل.[١٧]

سادساً : مذهب القائلين بوحدة الوجود، وهو قول جمهور المتصوفة، ولا سيما ابن عربي (ت٦٣٨هـ) وقبلهم جماعة من قدماء فلاسفة اليونان كهيرقليطس (٥٤٠- ٤٧٥ ق.م) وحكماء والهند، وعلماء اللاهوت المسيحيين[١٨]، وهؤلاء يلزمهم- بمقتضى مذهبهم هذا- إما قدم الحادث، وهو محال، أو احتياج القديم إلى الممكن، والاحتياج آية الحدوث، فيلزم حدوث القديم ، وهو محال ضرورة، فضلاً عن لزوم التركيب من الوجوب والإمكان، والمركب محتاج إلى ما ركب منه، وكل محتاج حادث ضرورة، زيادة على لزوم تقدمها عليه وتأخره عنها.

سابعاً : مذهب جالينوس، (القرن الثاني الميلادي) ومن تبعه من اللاأدرية، وهو التوقف وعدم القطع، فقد نقل عنه أنه قال في مرضه الذي توفي فيه لبعض تلامذته:" أكتب عني: ماعرفت أن العالم محدث أو قديم، وأني ما عرفت أن النفس هي المزاج أو شيء غير المزاج"[١٩]. وهذا

مظهر من مظاهر العجز، وحجر لفاعلية العقل.

ونحن إذا تدبرنا مفاد هذه المذاهب المتقدمة نجدها ترجع في المحصلة إلى قول واحد وهو القدم، سواء قلنا بقدم العالم مطلقاً، أو الأجسام، أو المادة، أو الفيض، أو الهيولى، أو الطاقة، فهناك شيئ- مهما يكن شأنه- يشارك الباري تعالى بصفة القدم، وقد عرفت اللوازم المترتبة عليه، وللحديث بقية سنأتي عليها في المطلب الثاني .

المطلب الثاني

مذهب الكندي[٢٠] القائل بحدوث العالم

ذهب أبو إسحاق الكندي من بين قدماء الفلاسفة إلى القول بحدوث جرم العالم، ونسبت هذا المذهب إليه باعتباره أول فيلسوف عربي ومسلم- بمعناه الاصطلاحي- قرره وبرهن عليه، بل لم نعلم بقائل به من بعده طيلة قرون، وهو عجيب، وبه قال المتكلمون ومن سلك سبيلهم من أهل الملل والنحل، وقرروا ماذهبوا إليه على وفق منهجهم وطريقتهم في الاحتجاج وسوق الأدلة.

ومجمله:أن العالم محدث الذات والصفات، فجرمه والمادة التي يتكون منها وحركته وزمانه كلها محدودة متناهية حادثة، وبرهن على ذلك في موارد عدة من رسائله[٢١]، وأنه لا قديم سوى الله تعالى "وهوالواحد الحق، ليس هو شيء من المعقولات، ولا هو عنصر ولا جنس ولا نوع ولا شخص ولا فصل ولا خاصة ولا عرض عام ولا حركة ولا نفس ولا عقل ولا كل ولا جزء ولا جميع ولا بعض ولا واحد بالإضافة إلى غيره، بل واحد مرسل، ولا يقبل التكثير، ولا هو مركب" [٢٢]. وهو" لا ذو هيولى ولا ذو صورة ولا ذو كمية ولا ذو كيفية ولا ذو إضافة ولا موصوف بشيء من باقي المقولات، ولا ذو جنس ولا ذو فصل ولا ذو شخص ولا ذو خاصة ولا ذو عرض عام ولا متحرك ولا موصوف بشيء مما نفي أن يكون واحداً بالحقيقة، فهو إذن وحدة فقط ، محض، أعني لا شيء غير وحدة، وكل واحد غيره فمتكثر،

فـإذن الوحـدة إذ هـي عـرض في جميـع الأشـياء، فهـي غـير الواحـد الحـق"[٢٣]. وهـو" الواحـد بالـذات الـذي لايتكثـر بتـة بجهـة مـن الجهـات، ولا ينقسـم بنـوع مـن الأنـواع، لا مـن جهـة ذاتـه ولا مـن جهـة غـيره، ولا هـو في زمـان ولا مكـان، ولا حامـل ولا محمـول، ولا كـل ولا جـزء، ولا جـوهر ولا عـرض" .[٢٤]هـذا مجمـل لمـا خلص إليه الكندي بعد البرهنة عليه بأمتن الأدلة، نقلناه بحرفه؛ حتى لا ينسبنا أحد إلى التصـرف بـاللفظ أو عـدم التثبـت في النقل فيما ننسبه إليه.

والمتحصـل ممـا أجملـه الكنـدي أن العـالم حـادث بعـد عـدم، بمادتـه وأجزائـه وتركيبـه وصفاته وحركاته وآناته وكل شؤوناته، ولا قـديم سـوى البـاري تعـالى المحـدث لهـذا الكون. وبمقتضى ذلك يكون مذهبه طرفاً مقـابلاً لجميـع أراء المـذاهب الـتي أدلـت بدلوها في هـذه المسألة الخطيرة كما أشرنا إلى ذلك في المطلب السابق. وما يهمنا في المقام تحرير بعض البراهين التي استدل به الكنـدي علـى تقريـر مذهبـه، وبيـان أهـم الملازمات الضرورية المترتبة عليها. وكنا قد ركزنا في المطلب السابق على رأي أرسطو في هـذه المسألة ؛ لكونه يعد محورياً فيها، بل رأسها وسنامها، وكما بينا أن رأيه لا يقتصر على القول بقدم المادة أو الهيولى، بل تعدى إلى القول بقدم الحركة والزمان [٢٥]، فلنتبين ماعند فيلسوفنا الكندي من حجج وبراهين لدفع ما قرره أرسطو وغيره من القائلين بالقدم أو يلزمهم القول به، ومن ثم إثبات مذهبه بحدوث العالم.

وإليك تفصيل بعض ما ساقه من أدلة بحسب مواردها المناسبة لها.

بيان معنى الأزلي أو القديم :

عرف الكندي الأزلي بقوله :"هو الذي لم يكـن لـيْس، ولـيس بمحتـاج في قوامـه إلى غـيره، والـذي لا يحتـاج في قوامـه إلى غـيره فلا علة له، وما لاعلة له فدائم أبداً"[٢٦]. ويريـد بـالليس العـدم ويقابله الأيس، فهـو موجود بلا احتياج إلى الغير؛ لأن الاحتياج آية الحدوث، ومن ثم لاعلة له، وما لاعلة له يكون أزلياً. وهذا البيان المجمل بحسب

ما يقتضيه الحد، وهو كافٍ شافٍ لأولي الألباب.

وقد فصل الكندي هذا المجمل في غير مورد من رسائله، ومما قرره، أن الأزلي لا موضوع له ولا محمول ولا فاعل ولا سبب كان من أجله ذلك الأزلي؛ لأن العلل المقدمة ليست غير هذه.

وبيانه: أن الأزلي لا جنس له – وهو كلي ينطبق على أنواع مختلفة، كالحيوان المنطبق على الإنسان والحصان– إذ لوكان له جنس فهو نوع – وهو كلي ينطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة كالإنسان المنطبق على زيد وعمر– والنوع مركب من جنسه القائم له ولغيره من الأنواع، ومن فصل – وهو كلي مميز للنوع– ليس في غيره – كالناطق المختص بالإنسان – فالنوع له موضوع هو الجنس القابل لصورته وصورة غيره، ومحمول هو الصورة الخاصة له دون غيره، ومن ثم له موضوع ومحمول، وهو ما يستلزم التركيب، والمركب محتاج، وكل محتاج حادث، فيكون الأزلي حادثاً، وهو محال؛ للزوم الخلف، وبذلك يتبين لنا أن الأزلي لا جنس له .[٢٧]

والأزلي لا يمكن أن يكون في معرض الفساد؛ لان الفساد هو تبدل المحمول لا الحامل الأول، وهو الأيس، فلا يتبدل؛ فإن الفاسد ليس فساده بتأييس أيسيته – أي إيجاد وجوده– وكل متبدل إنما يتبدل بضده الأقرب الذي معه في جنس واحد، كتبدل الحرارة بالبرودة، ولا يعد من الضدية تبدل الحرارة باليبس أو بالحلاوة وما يشبه ذلك. والأضداد المتقاربة هي جنس واحد، فالفاسد جنس. وإذا قلنا: إن الأزلي يمكن أن يفسد، فيلزم أن يكون له جنساً، ولما ثبت أنه لا جنس له، فالقول بفساده يستلزم الخلف، وهو محال، فثبت أن الأزلي لا يمكن أن يكون فاسداً.[٢٨]

والأزلي استحالته ممتنعة؛ فإنها تبدل، والأزلي لا يتبدل، ولا ينتقل من النقص إلى التمام؛ فإن الانتقال استحالة، فالأزلي لا ينتقل إلى تمام. والتام يفضل الناقص لحاله الثابتة، والناقص ليس له حال ثابتة حتى

يكون فاضلاً، فالأزلي لا يكون ناقصاً؛ لأنه لا يمكن أن ينتقل إلى أفضل مما هو ولا إلى أنقص منه، فالأزلي تام .[٢٩]

وبذلك يتبين أن الأزلي ليس له جنس، فليس بنوع وله فصل يحصله. بعبارة أخرى، ليس له موضوع ولا محمول، وأيضاً أنه لا يفسد، ولا يستحيل ؛ لأن الاستحالة تبدل وانتقال من النقص إلى التمام .

ولما كان العالم، بأجرامه ومادته وصوره وصفاته لا يخلو من وجود الاجناس والأنواع والفصول والفساد والاستحالة والتبدل والنقص، فلا يمكن أن يكون أزلياً، فالأزلية لا تصلح له، ولا يمكن أن يستحقها إلا موجد هذا العالم.

امتناع وجود جرم أزلي أو لا نهاية له بالفعل:

الجرم هو الجسم، وحده عند الكندي:" ماله ثلاثة أبعاد"[٣٠]، أي الطول والعض والعمق، وتناوله بالتحليل ومن ثم تعيين ما يمكن أن يبتني عليه في هذه المسألة التي أولاها اهتماماً بالغاً، فقد عرضها في موارد عدة من رسائله.[٣١]

ومن الواضح أن دقة هذه المسألة وخطورتها هي التي دعت الكندي إلى بسط الكلام فيها، وتحرير الأدلة المساقة فيها بالتفصيل الدقيق، حلاً ونقضاً. وسوف نجمل الكلام فيما جاء عنه فيها- فالمقام ليس بمقام تفصيل- على النحو الآتي:

إنه لا يمكن أن يوجد جسم أزلي، ولا غيره من الأجرام التي لها كم وكيف لا نهاية لهم بالفعل، مهما صغرت أوعظمت، فإن مالا نهاية له إنما هو بالقوة دائماً. وتقريره بمقتضى المقدمات الآتية:

أولاً: إن جميع الأجسام التي ليس بينها تفاوت في العظم متساوية.

ثانياً: إن المتساوية تكون الأبعاد الحاصلة بين نهاياتها متساوية بالقوة والفعل.

ثالثاً: إن ذا النهاية لا يمكن أن يكون لا نهاية له.

رابعاً: إذا زدنا على أحد هذه الأجسام المتساوية زيادة ما، أصبح أعظم منها ومما كان قبل الزيادة.

خامساً: إن كل جسمين متناهيي العظم إذا جمعا كان الحاصل منهما متناهي العظم، وهو ضروري في كل عِظم وكل ذي عِظم.

سادساً:إن الأصغر من كل شيئين متجانسين يكون بعد الأكبر منها أو بعد بعضه [٣٢]. وبمقتضى هذه المقدمات، فإن كل جسم فرضناه بلا نهاية إذا فصلنا منه جزء متناه، فالباقي منه إما أن يكون متناه، أو غير متناه. فإن كان الباقي متناه في العظم وزدنا عليه الجزء المفصول وهو متناه، كان الحاصل منهما متناه، والذي كان قبل الفصل غير متناه، فيكون متناه وغير متناه، هذاخلف، وهو باطل.

وإن كان الباقي غير متناهي العظم، وزدنا عليه الجزء المفصول، كان الحاصل إما أعظم مما كان قبل الزيادة أو مثل ما كان قبلها، فإن كان أعظم صارغير المتناهي أعظم من غير المتناهي، أي أعظم من نفسه، وهو باطل، وكما جاء في المقدمة السادسة، أن أصغر الشيئين المتجانسين يكون بعد الأكبر أو بعد جزئه، وعليه فأصغر الجرمين غير المتناهيين بعد الأكبر أو بعد بعضه، فإن كان بعده فهو بعد بعضه ضرورة ، فأصغرهما مساو بعض أعظمهما، والمتساويان تكون أبعاد نهايتهما واحدة، فلهما نهايات؛ لأن الأجسام المتساوية وغير المتشابهة بعدها جزء واحد وإن اختلفت نهايتها بالكم أو بالكيف أو بهما معاً، إلا أنهما متناهيان، فغير المتناهي الأصغر متناه، هذا خلف.

فإذن ليس أحدهما أعظم من الآخر. وإن كان مثل ما كان قبل الزيادة وليس بأعظم، فيستلزم عدم زيادة أي شيء على الرغم من زيادة جسم على جسم، ويصبح جميع ذلك مساوياً له وحده، وهو وحده جزء له ولجزئه المجتمع معه، فيكون الجزء مثل الكل، هذا خلف، وهو محال. فتبين أنه لا يمكن أن يوجد جسم غير متناه، نعم يمكن للوهم أن يستمر بالزيادة، ولكن على وجه القوة دائماً، والقوة غير الفعل

وهو خارج عما نحن فيه. ويترتب عليه عدم وجود كم غير متناه بالفعل ولا الزمان ولا الحركة ولا المحمولات بناءً على الملازمة[٣٣]. وهو ما سنتلمسه في المورد الآتي.

امتناع عدم تناهي الحركة:

الحركة كما حدها الكندي: "تبدل حال الذات"[٣٤]. ويترتب على ذلك- في ضوء ما تقرر من كون غير المتناهي إنما هو بالقوة وليس بالفعل ولا وجود لجرم غيرمتناه- أن الحركة من لوازم الجسمية، فإن وجد جسم فثم حركة، وإن عدم عدمت.

ولما كانت الحركة تبدل الأحوال، فإذا تبدلت كل أجزاء الجسم فقط كانت الحركة مكانية. وإذا تبدل مكان نهاياته بعداً عن مركزه أو قرباً فهو تخلخل أو تكاثف، أو كما يسميه الكندي"الرُبوّ والاضمحلال". وإذا تبدلت كيفيات الجسم المحمول فقط فهو استحالة. وإذا تبدل جوهره فهو كون وفساد. ومن التبدل الإئتلاف والتركيب؛ لمقتضى جمع الأشياء ونظمها .

والجسم جوهر له أبعاد ثلاثة- الطول والعرض والعمق- فيكون مركباً من الجوهر الذي هو جنسه، ومن أبعاده الثلاثة التي هي فصوله، بعبارة أخرى يكون مركباً من هيولى(مادة) وصورة، والتركيب تبدل الأحوال، والتبدل حركة، فالتركيب حركة، فإذا انتفت الحركة انتفى الجسم.[٣٥]

ولما ثبت في المورد السابق امتناع كون الأجسام غير متناهية، فتكون الحركة كذلك بناءً على الملازمة، فثبت امتناع وجود حركة لا نهاية لها ضرورة .

امتناع عدم تناهي الزمان :

الزمان كما حده الكندي: "مدة تعدها الحركة ".[٣٦]

ويترتب على ذلك أن الزمان من لوازم الحركة وهي من لوازم الأجسام كما تقدم تقريره؛ فإن الحركة تبدل على نحو ما، والتبدل عدّ لمدة المتبدل، فالزمان مدة تعدها الحركة ، إذن هو مقياس للحركة .

ولكل جسم مدة هي الحال التي هو فيها شيء موجود، وهو لا يمكن أن يسبق الحركة كما تقدم ، وأيضاً فهو لا يسبق مدة تعدها الحركة.

وبناءً على هذه الملازمة، فالجسم والحركة والزمان لا يمكن أن يسبق بعضها البعض الآخر في الإنية، وعدم المسبوقية تستلزم المعية دائماً وجوداً وعدماً.[٣٧]

وكل تبدل بفاصل هو مدة، والمدة المفصولة هي الزمان، وقبل كل فصل من الزمان فصل، إلى أن ينتهي إلى فصل زماني ليس قبله فصل، أي ليس قبله زمان، ولا يمكن غير ذلك. فلو أمكن غيره، فيكون بعد كل فصل زماني فصل غير متناه، فيتناهى إلى زمان مفروض أبداً؛ لأن غير المتناهي في القدم إلى هذا الزمان المفروض تكون مدته مساوية لمدة من الزمان المفروض متضاعفاً في الأزمنة إلى غير النهاية، وإن أخذناه من اللانهاية إلى زمن معلوم محدود، فيكون معلوماً، وهذا يعني أنه يكون متناه وغير متناه بنفس الوقت، هذا خلف، وهو باطل. [٣٨]

وأيضاً، لو كان الزمان غير متناهٍ لما أمكن أن تقطع فيه المسافة ولا يمكن الوصول إلى آخرها؛ لأنه لا يقطع ما لا نهاية له من الزمن حتى يتناهى إلى زمن محدود، أي الانتهاء إلى زمن محدود موجود به، فلا يكون في الزمان فصلاً من لا نهاية له، بل من المتناهي ضرورة، فلا تكون للأجرام مدة غير متناهية، ومحال أن يكون بغير مدة، فتكون متناهية، ويمتنع أن تكون أزلية، فتكون حادثة ضرورة؛ للملازمة [٣٩] .

وتتميماً للفائدة- استناداً إلى الملازمات المتقدمة- يمكن أن نقول بأن الكندي يذهب إلى وجود الجزء الذي لا يتجزء، فالأجسام عنده مركبة، ولا أقل من الطول والعرض والعمق وهي متناهية، وحصولها يعد من الحركة كما قرره، وهي ملازمة للجسم فتكون مركبة من حركة متصرمة وآنية وآتية وإلا عدمت الحركة كلها. وزمانها منقسم متناهٍ كما تقرر فضلاً عن كونه قياساً للحركة، فيكون منقسماً، فمنه ما هو متصرم، ومنه ما لم يأتي بعد، فلا بد

من وجود جزء آني وإلا انعدم بالكلية؛ وبناءً على ملازمة الزمان للحركة والمسافة يلزم وجود أجزاء متناهية بالفعل لا تتجزأ في الحركة والمسافة، وهو بخلاف مذهب أرسطو ومن تبعه القائل بعدم وجود أجزاء متناهية بالفعل في الجسم ، وإنما بالقوة غير متناهية .[٤٠]

إثبات وجود العلة الأولى أو المحدِث الأزلي الواحد :

لما تقرر فيما تقدم امتناع وجود جسم أزلي وضرورة حدوثه، فإنه لا بد لكل حادث من مُحدِث ضرورة، بعبارة أخرى لا بد من علة أولى موجدة للشيء عن عدم، وهذه العلة لا يمكن أن تكون متجانسة؛ لأن المتجانسات لا يتقدم بعضها على بعض بالذات، كالنوعين المختلفين المشتركين في جنس واحد، ولما كانت العلة أقدم من المعلول بالذات، فلا يمكن أن تكون متجانسة مع المعلول. وإذا كان كذلك فلا يمكن مشابهة أحد؛ لأن المشابهة تحصل في جنس واحد ونوع واحد كالشكل واللون. فتبين أن للأشياء علة أولى غير مجانسة لها ولا مشاكلة ولا مشابهة ولا مشاركة، وإنما هي أشرف منها وأعلى وأقدم وهي سبب وجودها ودوامها.[٤١]

وهذه العلة إما أن تكون كثيرة أو واحدة، فإن كانت كثيرة فهي متضمنة للوحدة، فتكون كثرة ووحدة، فعلة الكثرة والوحدة هي الوحدة والكثرة، فيكون الشيء علة لذاته، والعلة غير المعلول، فيكون الشيء غير ذاته، هذا خلف. فلزم أن تكون العلة واحدة من دون كثرة ضرورة.[٤٢]

وهذه العلة أو المحدث لا يمكن أن يكون مركباً؛ لأنا لو فرضنا وجود محدثين أو فاعلين غيره، فإنهم سيشتركون في شيء مشترك، وهو كونهم فاعلين، فلا بد من وجود ما يميز كل واحد منهم عن الآخر، وما يميزهم الفصول، فيكون كل منهم مركباً مما به الاشتراك (الإحداث) ومما به الامتياز (الفصول) وكل مركب حادث، هذا خلف.[٤٣]

فثبت أنه لا يوجد إلا علة أولي، ومحدث واحد غير متكثر سبحانه وتعالى عن صفات الملحدين علوا كبيرا، لا يشبه

خلقه؛ لأن الكثرة في كل الخلق موجودة، وليس فيه بتة، ولأنه مبدع وهم مبدعون، ولأنه دائم وهم غير دائمين؛ لأن ما تبدل تبدلت أحواله، وما تبدل فهو غير دائم.(٤٤)

وفي ضوء ما قرره الكندي تبين لنا أن الأشياء ممتنع عليها القدم ضرورة، وأن صفة القدم لا يستحقها إلا الله سبحانه وتعالى بحسب الضرورة، وأن الأجسام، والحركة، والزمان متناهية محدودة حادثة، ومن ثَم لابد لها من محدث ضرورة. وبذلك نأمل أن نكون قد بينا ملامح مذهب الكندي في هذه المسألة الدقيقة والمهمة، وحقها يستدعي بسط الكلام فيها، إلا أن المقام لا يحتمل زيادة على ماحررناه،

وإني لأعجب من عدم إنصاف هذا الرجل وبخسه حقه والإعراض عما جاء به، على الرغم من متانة ماقرره ودقته، وأفضليته على كثير مما ورد عن غيره، حتى ما ورد عن الغزالي نفسه، وهو أمر مستغرب، بل تصدى للرد عليه غير واحد من المتقدمين بإيرادات جدلية واهية لا ترتقي إلى مستوى البرهان، كما فعل ابن سينا، بل حتى المحدثين، كالدكتور عاطف العراقي، والدكتور حسام الدين الآلوسي الذي نقد- في بحث له- دليل الكندي في حدوث العالم المستند على تناهي جرم العالم، كما أشار إلى ذلك في حواره. (٤٥)

وبذلك ننهي كلامنا في هذه المسألة المهمة، بعد أن أسفر الصبح لذي عينين، والحمد لله أولاً وأخراً، وصلى على محمد وآله الطاهرين.

النتائج:

فيما يأتي مجمل لما أفدناه في هذا البحث:

أولاً: إن مسألة حدوث المادة وقدمها تعد من أهم المسائل الفلسفية التي اضطربت فيها أفكار أهل النظر، وتكمن هذه الأهمية بكونها من الأصول الاعتقادية، حتى وصل الأمر إلى نبز الفلاسفة بالكفر، كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة .

ثانياً: أوردنا في المطلب الأول المذاهب القائلة بالقدم أو يلزمهم القول به، وجاء بعض عنوانات هذه المذاهب بصياغة منا ؛ إذ لم نجد من عنونها بذلك بعد التتبع،

كما أوردنا أهم الحجج المقررة عندهم، وما يمكن أن يرد عليها من إشكالات.

ثالثاً: بينا في المطلب الثاني أن الكندي يعد أول فيلسوف عربي ومسلم بالمعنى الاصطلاحي، وأنه كان من أذكى الناس وأنشطهم تفكيراً، وله بحدود ثلاثمئة كتاب ورسالة، وناله من الحيف ما لم ينله غيره، وقلل من شأنه المتقدمون والمتأخرون على الرغم من متانة آرائه التي لم يأتي بمثلها جمهور الفلاسفة.

رابعاً: وبينا أن الكندي يعد أول من قال بحدوث العالم والحركة والزمان ويعد طرفاً مقابلاً لبقية المذاهب، إلا أن قوله لم يحض بالاهتمام المناسب، حتى الغزالي الذي تناول هذه المسألة باهتمام زائد، لم يعر رأي الكندي أي اهتمام .

خامساً: وتناولنا في بعض الأدلة التي ساقها الكندي للبرهنة على مذهبه في الحدوث، وجاءت في غاية الدقة والمتانة؛ إذغلب عليها المنهج البرهاني والمنطقي من دون الاستناد إلى السياقات والحجج الجدلية .

سادساً: على وفق هذا المنهج الذي اتبعه أثبت قدم الباري تعالى ووحدانيته وكمالية صفاته.

ثبت المصادر والمراجع

١-آراء أهل المدينة الفاضلة، الفارابي(ت ٣٣٣هـ) تحقيق البير نصري، بيروت، ١٩٥٩م.

٢-أعيان الشيعة، محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ) دار التعارف، بيروت، ١٩٨٦م.

٣-أفلاطون عند العرب، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧م.

٤-إلهيات الشفاء، ابن سينا (ت٤٢٨هـ) مكتب الاعلام الاسلامي، قم، ١٤١٨هـ.

٥-تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، دار القلم، بيروت.

٦-التعليقات، الفارابي (ت٣٣٩هـ) ط/النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٦هـ.

٧- تهافت الفلاسفة، الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠١١م.

٨- حوار بين الفلاسفة والمتكلمين،الآلوسي، دارالشؤون الثقافية بغداد،١٩٨٦م.

٩- الداعي إلى الإسلام، أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٧م.

١٠- رسائل الكندي الفلسفية، تح، أبو ريدة، دارالفكر العربي، مصر،١٩٥٠م.

١١- رسالة مراتب الموجودات، بهمنيار (ت ٤٥٨هـ) لايبزج، ١٨٥١م.

١٢- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، ابن نباتة (ت٦٦٨هـ) ط/بولاق، مصر.

١٣- سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت٧٤٨هـ) مؤسس الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

١٤- شرح المقاصد، التفتازاني (ت ٢٩٢هـ)ط/١، ١٤٠٩هـ.

١٥- شرح المواقف، الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٥هـ.

١٦- صفحات مكثفة من تاريخ التصوف الإسلامي الشيبي، ط/١، بغداد

١٧- صفحات من حياة الكندي وفلسفته، عمر فروخ، دار العلم للملايين ؛ بيروت،١٩٦٢م.

١٨- طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة (ت٦٦٨هـ) دار التعارف بيروت.

١٩- طبقات الأمم، صاعد بن أحمد الأندلسي(ت٤٦٢هـ) مطبعة السعادة، مصر،

٢٠- الطبيعة، أرسطو، تر، إسحاق بن حنين، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٥م.

٢١- طبيعيات الشفاء، ابن سينا (ت٤٢٨هـ) القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٢- الطبيعيات عند العلامة الحلي، جواد الورد، نشر مركز العلامة الحلي، ٢٠١٧م.

٢٣- طوالع الأنوار، البيضاوي (٦٨٥هـ) دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

٢٤- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ابن رشد (ت٥٩٥هـ) دار الفكر اللبناني، بيروت .

٢٥- فصوص الحكم، ابن عربي (ت٦٣٨هـ) ط / إيران.

٢٦- الفصول المدني،الفارابي (ت ٣٣٩هـ) القاهرة، ١٩٦٠

٢٧- الفهرست، محمد بن إسحاق النديم (ت بعد٣٨٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٨- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ابن المطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣٣هـ.

٢٩- لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣٢٩هـ .

٣٠- المباحثات ، ابن سينا (ت٤٢٨هـ) نشر بيدار، قم،١٤١٣هـ .

٣١- المحاورات الكاملة، أفلاطون، تر، شوقي داود،الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٤م.

٣٢- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، الفخر الرازي، (ت٦٠٦هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م .

٣٣- المطالب العالية، الفخر الرازي(ت٦٠٦هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٤- المعتبر في الحكمة، أبو البركات البغدادي (ت٥٨٧هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٥٧هـ.

٣٥- المنابع المذهبية، جواد الورد، ط/١ بيروت، ٢٠١٠م.
٣٦- مناهج اليقين، ابن المطهر الحلي،(ت٧٢٦هـ) مكتب الاعلام الاسلامي، قم، ١٤٣٢هـ.
٣٧- المنقذ من الضلال، الغزالي (ت٥٠٥)،ط/مصر.
٣٨- موجز في أصول الدين، محمد باقر الصدر(ت١٤٠٠هـ) دار الشؤن الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م.
٣٩- النجاة، ابن سينا(ت٢٢٨هـ) دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٥م.
٤٠- نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني(٥٤٨) المكتبة الثقافية.
٤١- نهاية المرام في علم الكلام، ابن المطهر الحلي(ت٧٢٦هـ) مكتبة التوحيد، قم، ١٤١٩هـ.

الهوامش

[١١]) انظر: تهافت الفلاسفة، ص١٧٢، المنقذ من الضلال، ص٢١٣- ٢١٥، تهافت التهافت، ص٨٧٣.

[٢]) انظر: موجز في أصول الدين، محمد باقر الصدر، ص١٥٣-١٦٥.

[٣]) انظر: المصدر نفسه، ص١٣١-١٤٩.

[٤]) طاليس الملطي (٦٢٤- ٥٤٦ ق.م) :وهو أحد الحكماء السبعة، اهتم بالعلم الطبيعي والبحث في أصول الكون والفلكيات والهندسة، وهو الذي شق للفلسفة طريقها، فبدأت باسمه، ومما عرف عنه أن الماء عنده أصل الأشياء والجوهر الأوحد الذي تتكون منه الأشياء، والشيء المهم في فلشفته نظرته للقوى الطبيعية على أنها أشياء معروفة محسوسة.
انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية، ص٢٣.

[٥]) أنكساغوراس (٥٠٠- ٤٢٨ ق.م) من قدماء الفلاسفة الأيونيين، كان يعتقد أن الأشياء متباينة في الحقيقة ولا ترد إلى مادة واحدة، والطبائع عنده قديمة، ولكنها ليست متحركة بذاتها، وفسر الكون تفسيراً آلياً.
انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية، ص٥٢.

[٦]) انظر: مناهج اليقين، ص١١٦، نهاية المرام ،ص٦، شرح المواقف، ج٧،ص٢٣٠.

[٧]) انظر: المحاورات الكاملةلأفلاطون – طيماوس ، ج٥، ٤١٢، حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ،ص١٣-١٤.

[٨]) انظر: أرسطو،الطبيعة، ج١،ص٧٥،ج٢،ص٤٠١و٤٦٥ تهافت الفلاسفة،ص٤٣، نهاية الأقدام في علم الكلام، ص٥، المعتبر في الحكمة، ج٣،ص٢٨، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ص٤٩، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ،ص٧١، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص٢٥٩،تاريخ الفلسفة اليونانية ، ص١٦٦.

[٩]) تاريخ الفلسفة اليونانية، ص١٦٦.

[١٠]) انظر: الطبيعة، أرسطو، ج٢، ص٨٠١-٨٢١، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص١٦٦.

[١١]) تاريخ الفلسفة اليونانية، ص١٦٦-١٦٧.

[١٢]) انظر: تهافت الفلاسفة، ص٣٥، المطالب العالية، ج٤، ص٤٥، كشف المراد، ص٢٦٤، نهاية المرام في علم الكلام،ج٣، ص١٣٦، شرح المقاصد، ج٣، ص١٢٠، الطبيعيات عند العلامة الحلي، ص١٥٠.

[١٣]) انظر الطبيعيات عند العلامة الحلي، ص١٢١.

[١٤]) المضدر نفسه، ص١٥٥.

[١٥]) انظر: حوار بين الفلاسفة والمتكلمين، ص!١٤.

[١٦]) انظر: افلاطون عند العرب، ص٦٧، أراء أهل المدينة الفاضلة، الفارابي ص٣٨، التعليقات، ص٦و١٢، الفصول المدني، ص٦٥و١٥٧، إلهيات الشفاء، ابن سينا، ص ٤٠٢ و٤٣٣-٤٤٢،النجاة ،ص٢٥٤و٢٩٢-٢٩٤،و٣١٠، رسالة مراتب الموجودات، بهمنيار بن المرزبان، ص١٨و٢١، حوار بين الفلاسفة والمتكلمين، ص١٤.

[١٧]) انظر: كتابنا المنابع المذهبية، ص٧٠٣.

[١٨]) انظر: فصوص الحكم، ص٦٨، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص٣٠، صفحات مكثفة من تاريخ التصوف الإسلامي، ص١٦٥. .

[١٩]) انظر: تهافت الفلاسفة، ص٣٥،المطالب العالية، ج٤،ص٢٧،شرح المواقف، ج٧،ص٢٢٢.

[٢٠]) لابأس بإيراد ترجمة موجزة للكنيدي- وإن كان غني عن التعريف، ولكن لإبراز بعض شؤوناته اتي جرى التعتيم عليها أو إغفالها لإسباب عدة، ولاسيما ما تعرض له من ظلم وحيف وعزوف غير مبرر لآرائه- فنقول: هو الحكيم المتبحر، والرياضي المهندس، فيلسوف الإسلام والعرب، وأحد

أبناء ملوكها، فاضل دهره وواحد عصره في معرفة العلوم القديمة بأسرها، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن الصباح بن عمران بن إسماعيل بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، ويرجع نسبه إلى الحارث الأصغر والحارث الأكبر من ملوك كندة. وكان أبوه من ولاة الأعمال، ولي في الكوفة مرتين للمهدي العباسي والرشيد، ولد فيلسوفنا في البصرة سنة ١٨٥هـ أو قبلها، وتوفي أبوه وهو صغير، وانتقل إلى بغداد واهتم بالأدب والعلوم العقلية وبرع فيها وحظي عند المعتصم وولده أحمد. وساعده التوفيق الإلهي في الاتصال بالإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري□ ، فأخذ عنه جُملاً من العلم، ولا سيما في توجيه مفاد بعض الآيات القرانية ، وصحح له كثيراً من متبنياته؛ لذلك جاءت آراؤه في الإلهيات محكمة. وهو واضع المصطلح الفلسفي عند العرب بمعناه الدقيق- وإن سبقه جابر بن حيان إلى جمل منه غلب عليها الطابع التجريبي والكيميائي- ورسالته في الحدود تشهد بذلك، وأتقن العلوم الفلسفية جميعها، وحل مشكلات كتب الأوائل، وصنف الكتب الجليلة الجمة، وكثرت فوائده وتلامذته، وكانت دولة المعتصم تتجمل به وبمصنفاته، وهي كثيرة جداً كما عن ابن نباتة. وعن صاعد الأندلسي، أنه اشتهر بإحكام العلوم والتوسع في فنون الحكمة... ولم يكن في الإسلام من اشتهر عند الناس بعلوم الفلسفة حتى سموه فيلسوفاً غير يعقوب وله في أكثر العلوم تآليف مشهورة. وقد بلغ عدد الكتب والرسائل التي صنفها بحدود ثلاثمئة، أورد النديم منها مئتين وسبعين، وما وصل إلينا منها ما يقرب من سبعين، تناول فيها مختلف فنون المعرفة، كالهندسة والرياضيات- التي كان مولعاً بتطبيقها في العلوم الطبيعية، بل حتى في الطب- والمنطق، والفلك، والموسيقى، والنفس، والجغرافية، والأخلاق، والعلوم الإلهية والشريعية وغيرها، وكان بارعاً في تقرير موضوعات المسائل التي يتناولها تحليلاً وبرهاناً، وما وصل إلينا منها يكشف عن ذهنية وقادة وذكاء حاد، وفي ذلك يقول «ده بور» في دائرة المعارف الإسلامية عند ترجمة الكندي:"إن كوردان، وهو فيلسوف من فلاسفة النهضة، يعد الكندي واحد من اثنى عشر هم أنفذ الناس عقلاً، وأنه كان في القرون الوسطى يعتبر واحد من ثمانية هم أئمة العلوم الفلكية". وكان الغالب على طروحاته توافقها مع الرؤية العلمية الحديثة، ولاسيما في الطبيعيات، وفي ذلك يقول أبو ريدة:"ما أشبه الكندي- أخيرا- بعلماء الطبيعة في القرن العشرين، الذين يتوصلون

من المادي المنظم إلى العلل العقلية، فمذهبه جبرية كونية، لكنها في يد الإرادة المبدعة عن علم وحكمة".

إن توجه اهتمام الكندي نحو تحصيل المعرفة والتبحر في العلوم وتربعه على عرشها في عصره، وعزوفه عن بهارج الدنيا وزخارفها ومجالس لهوها وزينتها، فضلاً عن حظوته عند المعتصم وابنه، لم يكن مروره سهلاً عند بعضهم ممن حمله الحسد أو استولت عليه العصبية والشعوبية أو تمكنت منه المذهبية، فكان مدعاة للحط من شأنه، وتشويه سمعته، وتحريض العامة عليه والافتراء عليه عند السلطان وغيره. ومن بعض مما نقل إلينا بهذا الشأن، نبز الجاحظ له بالبخل- وهو أصل وضع المنقول، وكل من جاء بعده أخذه عنه- فنسج على لسانه بعض الحكايات المسجوعة، لاح منها أسلوب الجاحظ، كما أشار إلى ذلك غير واحد من أهل الخبرة في هذا الشأن، ولعل الذي حمل الجاحظ على ذلك، ابتعاد الكندي عن مجالس أهل الأدب ومسامراتهم، وانصرافه إلى ما عني به من تحصيل العلوم وبلوغه فيها منزلة علية، ومن المرجح أن اختلافهما المذهبي يعد سبباً من الأسباب، ومن جهة المحتد، فالجاحظ مولى والكندي عربي صليبة، فضلاً عن كون الجاحظ بصري والكندي كوفي الأصل، وبينهما من التنافر ما هو معروف في عصرهما. ناهيك عما عُرف عن الجاحظ من قلة دين، وعدم تورع عن رمي الناس بما ليس فيهم، ولم يسلم منه حتى علي بن أبي طالب فضلاً عن غلبه حس الفكاهة والتندر والمجون على أدبه، واختلاط جده بهزله، وإلا فمن البعيد أن تصور هذه الصفة الذميمة في شخص سليل ملوك ومن بيت عز ومجد، فضلاً عما زين به نفسه من الحكمة النظرية والعملية، كيف وهو القائل: لاتغتر بمال وإن كثر؟! وفي عهد المتوكل الذي قرب الحشوية وأبعد أرباب المعقول وعلماء الأصول، فضلاً عن إمعانه في إبعاد العرب عن أي مقام ذي شأن وتقريب العنصر التركي كما هو مشهور، نال الكندي من الحيف ما لم ينله غيره- بتحريض من محمد وأحمد ابني شاكر المنجم، وأبي معشر الفلكي، وسند بن علي وغيرهم- حتى وصل الأمر إلى أن جلده المتوكل خمسين جلدة، واستولى ابنا شاكر على مكتبته، الكبيرة جدا. ولعل ما ناله من هؤلاء بسبب سمو منزلته العلمية، والمذهب الذي ينتحله، والمحتد الذي يرجع إليه، لأجل كل هذا وغيره مما لا نعلمه آثرالكندي العزوف عن الحياة العامة والابتعاد عن الناس. وقد أثر عنه قوله: لن يفلح الناس والمتوكل يلي أمورهم.

وتوفي في بغداد سنة٢٥٢هـ ، وقيل: ٢٥٤هـ ، وقيل:٢٦٠هـ ، والله العالم . راجع : فهرست النديم ،ص٤١٤، طبقات الأمم، ص٨٠و٨١.طبقات الأطباء، ج٢، ص١٧٨، سرح العيون، ص١٢٤، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٣٣٧، لسان الميزان، ج٦،ص٣٠٥،أعيان الشيعة ،ج١٠،ص٣٠٧. صفحات من حياة الكندي وفلسفته، عمر فروخ، ص٣٢-٣٣. الرسائل- مقدمة محمد هادي أبو ريدة على كتاب الكندي: علة الكون والفساد، ص٢١٣. وقد ختمها بقوله:" ومن أسف أننا ليس عندنا من هذا الكتاب القيم إلا الفن الأول، ولكن الفكرة التي فيه كاملة"، المنابع المذهبية، ص٥٤٠.

[٢١] ٢١) انظر: الرسائل، ص١١٣ومابعدها، وص١٨٢-١٨٣وص١٩٥-١٩٨وص٢٠١-٢٠٧وص٢١٤وما بعدها.

[٢٢] ٢٢) انظر: الرسائل- الفلسفة الأولى، ص١٦٠.

[٢٣] ٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦٠-١٦١.

[٢٤]) المصدر نفسه، ص١٦١.

[٢٥]) انظر: الطبيعة، ج١ص٧٥وج٢، ص٤٠١و٤٦٥، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص١٦٦.

[٢٦]) رسائل الكندي الفلسفية – رسالة الحدود، ص١٦٩.

[٢٧]) انظر: رسائل الكندي – الفلسفة الأولى ،ص١١٣.

[٢٨]) المصدر نفسه، ص١١٣- ١١٤.

[٢٩]) انظر: المصدر نفسه، ص١١٤.

[٣٠]) الرسائل- رسالة الحدود، ص١٦٥.

[٣١]) انظر: الرسائل- كتابه إلى المعتصم في الفلسفة الأولى، من ١١٤وما بعدها، رسالته إلى أحمد بن محمد الخراساني في إيضاح تناهي جرم العالم ،ص١٨٦- ١٩٢، رسالته في مائية ما لا يمكن أن يكون لا نهاية له، ص١٩٤-١٩٨، رسالته إلى ابن الجهم في وحدانية الله وتناهي جرم العالم ، ص٢٠١- ٢٠٩.

[٣٢]) انظر: الرسائل- كتاب الفلسفة الأولى ، ص١١٤، ورسالته في وحدانية الله ص٢٠٢ .

[٣٣]) انظر: المصدر السابق، ص١١٦و٢٠٣.

[٣٤]) الرسائل- رسالة الحدود، ص١٦٧.

[٣٥]) انظر: الرسائل- كتاب الفلسفة الأولى،ص١١٧-١١٩، رسالته إلى ابن الجهم ،ص٢٠٤- ٢٠٥.

[٣٦]) الرسائل – رسالة الحدود، ص١٦٧.

[٣٧]) الرسائل- كتاب الفلسفة الأولى، ص١١٩، رسالته إلى ابن الجهم، ص٢٠٥.

[٣٨]) انظر: المصدر نفسه.

[٣٩]) انظر: الرسائل – كتاب الفلسفة الأولى، ص١٢٠، رسالته إلى ابن الجهم، ص٢٠٦- ٢٠٧.

[٤٠]) انظر: الطبيعة، ج١، ص٢٨- ٣٠، طبيعيات الشفاء، ابن سينا،ج١، ص١٨٤، المباحثات، ابن سينا، ص٣٦٣، المعتبر في الحكمة، ج٢،ص٢١، الطبيعيات عند العلامة الحلي، ص١١٣- ١١٤.

[٤١]) انظر: الرسائل – كتابه في الفلسفة الأولى، ص١٤٢-١٤٣.

[٤٢]) المصدر نفسه.

[٤٣]) الرسائل- رسالته إلى ابن الجهم ، ص٢٠٧.

[٤٤]) المصدر نفسه

[٤٥]) انظر حوار بين الفلاسفة والمتكلمين، ص١٣٠.